

اعلاني

سيرة الفاتحة

تأليف

سماحة العلامة

الشيخ محمد علي المنجد



انتشارات هجرت

تم - صندوق پستی ۵۴

اعراب

سورة الفاتحة

تأليف

مرکز تحقیقات کتب و اسناد اسلامی

سماحة العلامة

الشیخ محمد علی المسلمی



انتشارات هجرت

قم - صندوق پستی ۵۴

تلفن: ۲۲۴۵۹

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان ، والصلاة والسلام على النبي
الآتي العربى الذي قال انا افصح من نطق بالضاد وعلى اله الذين اذهب الله عنهم الرجس و
طهرهم من الاذناس واللعن الدائم على اعدائهم والمخرفين عنهم من الان الى يوم النناد .
اما بعد فيقول العبد المفقير الى ربه الغنى محمد على المشهور بالمدرس بن المرحوم آية
انا اذا اردنا ان نعرف منازل العلوم في الشرف والفضيلة لتعلمنا بها الحق بالنقد بهم والتبجيل
نرى الناس في ذلك على اراء مختلفة واهواء متعادية كأنه نزل في شأنهم قوله تعالى « كُلُّ حِزْبٍ
بِمَالِدِهِمْ فَرِحُونَ » بحيث نرى كلامهم محجبه بفسادهم وفسادهم ان يدفع النفس عنها بقدر ما يحسن
من انواع العلم على الا يحسن ويحاول الرضا به على العلم الذي لم يحظ به والطعن على اهله .
واما من يحكم بالعدل حتى يصد في كل شئ عن العقل وينطبق عليه قوله تعالى :
« وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » فهو كالكبريت
الاحمر والمنع وجوده .

ثم انك لا ترى علما هو ادخل في فهم اللغة العربية من العلوم الاربعة الاثني عشر التي
ذكرناها في ديباجة المكررات وقد ثبت في محله ان الصفة من العلوم الاسلامية والنحو ابوها ،

وقد ثبت أيضاً أن المبكر للنحو اعني باب مدينة علم النبي امير المؤمنين عليه صلوات المصلين
ابنكهم حفظاً للقرآن من اللحن .

ولما لم يعرف بعض الناس بعض تلك العلوم الادبية صار له رأي محابذ فانشبذ عن
سبيل القصد الاعتدال غافلاً عن ان فهم ظواهر القرآن بل تجتنبه متوقف على تلك العلوم فكأن
مثله مثل الذي يمنع الناس عن فهم القرآن الذي هو لكل شيء نبیان ورسالة النبي ص خير برهان
لان الحجة به فائمه على وجه الدهر فيجب ان يعرف بقدر الطائفة البشرية في كل عصر و زمان لاسيما
زماننا الذي بعد عن زمان نزول الوحي بحيث ضاعت لغة الضاد ولا سبيل لنا الى اهلها الذين
سمعوا القرآن من النبي ص ولم يجناجوا في فهم ما كلفوا في الدين بفهمه الى السؤال عنه لانهم كانوا
في غنى عن ذلك لان الخطاب معهم فيما كلفوا به كان جارياً على طريقة خطاباتهم في محاوراتهم
واحاديثهم اليومية العادية وكانوا يعرفون جميع خصائص الكلام العربي من مجاز و حد و زيادة
واضمار و تقديم و تأخير وغير ذلك مما آلت له لسلمون بعدهم لفهمه تأليف كثيرة ولم يبلغوا مع
ذلك عشر من معشار ما كانوا يفهمونه ولا جل ذلك ذلك فدام كثير من المهرة في فنون العربية
في مفردات القرآن فضلاً عن مركباته فحمل بعض كلام الله تعالى على معنى يناقض بعض كلامه الاخر
كقوله تعالى : « اِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ » فادعى بذلك جواز رؤيته عز وجل مع ان ذلك يناقض
قوله تعالى : « لَا تُدْرِكُهُ الْاَبْصَارُ » بل يناقض حكم العقل بنفي امكان الرؤيه بحسب ما بين في
محله ومنشا الغلط في ذلك حمل كلمة « الى » على ما هو المعروف من كونها حرف جر لانهاء الغاية
ولم يدرا انها تحتمل ان تكون اسماً بمعنى النعمة كما حمل هذا المعنى العلامة في شرح التجر يد في بحث الرؤيه
فقال ان الى يمكن ان يكون واحداً لا لا ، ويكون ناظرة بمعنى منظره او نقول ان المضاف هنا
محدوف و تقديره : الى ثواب ربها ومن هذا القبيل اختلاف الفيض في اية الوضو فثبت

جاءت بظاهر قوله تعالى : **إِلَى الْمَرَاغِقِ وَإِلَى الْكَعْبَيْنِ** فقالوا يجب غسل اليدين مع الرجلين منكوساً وغفلوا من أن لفظه إلى في الأية بمعنى مع صريح بذلك ابن الأبارى وهذا نصه : ذهب الكوفيون إلى أن الألف تكون بمعنى الواو ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا إنما قلنا ذلك ليجب كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : **لِيَأْتِيَنَّكَ مِنَ النَّاسِ عَلَى كُرْحٍ كُرْحٍ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ أَيْ وَلَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَيْنِهِ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا لَا يَكُونُ لَهُمْ أَجْرٌ** وبهذا صرح ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض الفراء قال الله تعالى : **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** وكما قال الله تعالى : **مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ** مع الله وكما قال الله تعالى : **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** أي مع أموالكم وكقولهم في المثل : **الذود إلى الذود** وكقول ابن مفرغ :

شذخت عزة التواب فيهم في وجه إلى الأمان الجهاد أي مع الأمان .

وقول ذي الرمثة غيلان بن عتبة :

بها كل خوار إلى كل صعلة ضهول ورفض المذرعان الفراهب

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره بعض المحققين عند قول الناظم : « وفصرها من

نقصهن أشهر » وهذا نصه غير بضمير الألف إذ شتم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان

الأصح في الثلاث إلى العشر « هن » وفيما فوق العشر « ها » كما يشير إليه الألف إذ لا والجمع ثانياً

في قوله تعالى : **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ أَلْبَنَ** والذو ذلك ينظر كلام ابن هشام في التوضيح حيث

يقول : « وفصرهن أولى من نقصهن » فقال خالد في شرحه عدل الموضع عن « ها » إلى « هن »

لأن الألف في « هن » أن يعود إلى جمع الفلأه و « ها » بعكس ذلك فالجاء أن الموجودين

في زمان نزول القرآن كانوا يعرفون المعنى غالباً حسب ما اراد من مجب التليفة والا يعجب
 الخطاب معهم واما المناخرون عن زمن الخطاب فلما لم يكن لهم تلك التليفة اختلفوا في فرائضنا
 من ذلك اختلف الفراءث في كثير من الآيات بل في اغلب المفردات حسب ما بين في علم الفرائض والى
 بعض ما ذكرنا اشرف فيما اخاره المرئض من ان وجه اعجاز القرآن انما هو بالصرف والا لم يثبت التحد
 وقد بين ذلك في محله .

ولاجل ما ذكرنا انفا من ضياع لغة الصاد قال نجم الائمة في بحث تعريف اوضع ان محرفاً
 العوام ليست لفاظاً موضوعاً لعدو فصد المحرف الاول التواطؤ .

فيجب علينا وعلى كل مسلم ممن ينلو عصرنا عربياً كان ام غيره حين النظر في القرآن بل في الآ
 الروية عن المعصومين عليهم الصلاة والسلام ان ينظر في مفردات الكلام من حيث الصيغة والآ
 ككونها مبتدأ او خبراً او فاعلاً او مفعولاً ونحو ذلك من الاحوال العارضة على المفردات حين التركيب
 ومن هنا فالوا لا يجوز نقل الحديث بالمعنى الا لمن كان عارفاً بمواقع الالفاظ من التقديم والتأخير
 والمحصور ونحوها مما بين في علم البلاغة وغيره وقد ورد في الحديث اعربوا احاديثنا فانما قوم فصحاء
 وورد ايضا اعربوا القرآن اى يتنوا ما فيه من غرائب اللغة وبدائع الاعراب نقل ذلك الطرحة
 في مادة عرب .

والحاصل يجب ان يراعى ما يقتضيه صناعة الاعراب لان الاعراب بين المعاني المعنوية
 على المفردات وبديهم ما يدل عليه ظاهر الكلام .

ولا يحصل ذلك الا لمن كان واجداً القدر معنديه من تلك الصناعة والى بعض ما ذكرنا
 اشار صاحب المعالي في بحث تقدم بعض العلوم على بعض حيث يقول واما تأخر علم الفقه عن علم اللغة
 والنحو والصرف فلان من مبادئ هذا العلم الكتاب السنن واحتياج العلم بها الى العلوم الثلاثة ظاهر .

وإنه وإن لم يكن ممن هو ملقب اليهد من تلك الصناعات وواجدهم معد به لتلك
 البضاعة لكن كثرة وأفعالهم موضع حسن الظن لبعض طلاب العلوم الذين يفتنونهم بلسان الحال
 بل المقال تأليف شيء في أعراب لفاظ القرآن وما يتعلق به فشرعت في ذلك مستنداً من منزلة الملك
 العلام ولم اذكر إلا الفرائد المشهورة التي كتبت المصاحف التي بايدينا في هذه الأعصا عليها إلا اذا
 انجز البحث الى بعض الفرائد غير المشهورة نتمياً للغرض .

وقبل التروع في المقصود نذكر أموراً لا تخلو من الفائدة لكونها من الأمور الثابتة التي كان
 القدماء يذكرونها في صدر كتبهم .

فقول : قال الراغب القرآن في الأصل مصدر فهو كقران ورجحان قال تعالى : « إِنَّ
 عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأَهُ فَأُصْرَأُ فَهُ قَاتِلٌ فَذُرِّيَّتُهُ » قال ابن عباس اذا جمعناه واثبتناه
 في صدرك فاعل به وقد خص بالكاتب المنزل على محمد ص فصار له كالعلم كما ان التوراة لما اتزل على
 موسى ؑ والأنجيل على عيسى ؑ .

قال الطبري : القرآن اسم لكاتب الله تعالى خاصة لا يسمى به غيره وإنما سمي قرآناً لأنه جمع
 التور وبيضتها وقيل لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعود والوعيد والآيات والتور بعضها
 الى بعض هو مصدر كالغفران والكفران .

وقال بعض آخر إنما سمي هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً لثمره كثير بل يجمع
 ثمر جميع العلوم كما اشار تعالى اليه بقوله : « وَتَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ » .
 وأما اشتقاقه فقال السهول في الألفان أما القرآن فاختلف فيه فقال جماعة هو اسم
 علم غير مشتق خاص بكلام الله فهو غير مهموز و به قرآن ابن كثير .

وقال قوم هو مشتق من قرئت الشيء بالشيء اذا ضممت احدهما الى الأخر وسمي به القرآن

لاقران التور والآيات والحروف فيه .

وقال الفراء هو مشتق من الفرائث لأن الآيات من مصدر بعضها بعضاً وبشابه بعضها

بعضاً وهي فرائث وعلى القولين هو بلا همز والنون أصلية .

واختلف الفائلون بأنهم هموز فقال قوم منهم اللحياني هو مصدر لفرائث كالترجمان و

الغفران سمي به الكتاب المفرد من باب تسمية المفعول بالمصدر وقال آخرون منهم الزجاج هو

وصف على فعلان مشتق من القر بمعنى الجمع ومنه فرائث الماء في الحوض أي جمعه .

وقال أبو عبيد سمي بذلك لأنه جمع التور بعضها إلى بعض وقال الراغب في ذيل كلامه الذي

نقلناه أنفاً أنه لا يقال لكل جمع فزان ولا لجمع كل كلام فزان .

وحكى فطرب على ما قاله السهول في الألفان قولاً آخر وهو أنه سمي فزاناً لأن الفاري

يظهره ويبيته من فيه أخذاً من قول العرب ما فرائث الناقة سلاط أي مارث بولد أي اسفطت ولداً

أي ما حملت قط والفزان يلقطه الفاري من فيه ويلقيه فسمى فزاناً .

هذا ما ذكره في المقام وقد نقلناه باختصار غير مختل وقد ظهر من جميع ما ذكرنا أن كلامهم

إنما هو بالنسبة إلى الوضع العلمي لا الاسم الجنتي فان لفظ الفزان وضع على نحو المشترك اللفظي قد

صرح بذلك صاحب المعال في بحث الحفيظة الشرعية .

وقد ظهر أيضاً ما ذكرنا وجه انصراف « فزاناً » في قوله تعالى : « فزاناً عراً بيتاً غير

ذي عوج » ونحوه لأنه في الآية ونحوها فاد للعلية أو زيادة الألف والنون والظاهر بل المتقن

هو الأول بدليل تنكير وصفه أي عربياً وتأخر وضعه للجموع التخصية وإن كان لفقدان زيادة الألف

والنون وجه نظر إلى بعض الأقوال المقدمة قد ترجحاً .

وأما السورة فقال الطبري طائفة من الفزان المترجمة التي أفهام ثلاث آيات وهي تاسم سور

المدنية لأنها طائفة من القرآن محدودة وأما من السورة التي هي الرتبة لأن السورة بمنزلة المنازل والمراتب وأما من السور التي هي لبقية من التي قلبت منزلها وأولها طائفة من القرآن كما مر في السور فجمع على سور كغرفة وغرف والسور للمدينة يجمع على اسوار كنور وانوار .

وأما الآية فقال الطبري في كل كلام متصل إلى انقطاعه وفي كل ما يحسن التكوّن عليه قيل هي جماعة حروف من فوطم خرج القوم بأبهم أي بجمعهم وقال الجوهري الآية العلامة والأصل أو بفتح بالتحريك وجمع الآية أي وآيات ومنها الحديث تزل جبرئيل بأى من القرآن أي آيات منه .
وقال في المصباح الآية العلامة والجمع أي وآيات والآية من القرآن ما يحسن التكوّن عليه والآية العبرة .

قال سيبويه العين وأو اللام باء من باب شوى ولوى لأنه أكثرهما عينه ولا باء إن مثل حيث .
وقال الفراء الأصل أيسر على فاعله فحذفت اللام تخفيفاً وهذه الأقوال أخيراً لا يهتأ ذكرها .
واعلم أنهم ذكروا للقرآن أسماء متعددة وكذلك لبعض السور ونحن لا يهتأ ذكر ذلك هنا .
وأما سورة الفاتحة فقد قال الطبري فاتحة كل شيء أوله كما أن خاتمة آخره ومنه سميت الحمد فاتحة الكتاب لأنها أوله فهي في الأصل ما مصدر بمعنى الفتح كالكاذبة بمعنى الكذب وصفة والناء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية كالذي يجيء ففاتحة الكتاب أن اعتربت أجزاء الكتاب سوراً فأولها حقيقية وان اعتربت آيات وكلمات مثلاً فجازية فسميت الكل باسم الجزء وازدادة الفاتحة إلى الكتاب كازدادة الجزء إلى الكل كرا زيد وازدادة السورة إلى الفاتحة من ازدادة العاقلة إلى الخاص كبكرة بغداد .

وقال بعض المفسرين لكتاب الله تسمية السورة بهذا الاسم أما لكونها أول السور نزولاً كما عليه حم وغيره من المفسرين وأما المنقل من كونها مفتحة الكلام المثبت في اللوح المحفوظ أو مفتحة القرآن المنزل جملة واحدة إلى سماء الدنيا ولصديق المصاحف بها على ما استقر عليه ترتيب السور القرآنية وإن كان بخلاف

لترتيب الترويض وافتتاح ما يقرأ في الصلوة من القرآن .

هذا وإن الشروع في المقصود :

فقول وبالله التوفيق : إنما حركت الباء في « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ونحوه

لتعذر الأبداء بالتاكن أو تعسره على ما ادعاه الشيخ جواد التنبخي رحمه في كفاية الصرف من وقوعه في لغتهم وبعض آخر في اللغة الفارسية وقد حكينا ذلك في المكررات في بحث المبني .

وكانت الحركة الكسرة وإن كان حق كل كلمة على حرف واحد الفتح لتقل الضمة والكسرة على الكلمة

التي هي في غاية الخفة يكونها على حرف واحد أو فطر معمولها وكذلك لام الجحر الآتي في بعض السوا الأنيب .

ولو تكررت التشبيه لأنها تكون اسماً أيضاً فحرفها اذن ليس بالأصالة بل للقيام مقام الحرف عند

من قال إن المضاف هو الجار .

وإنما ابقيت لام الجحر الداخلة على المضمر على فتحها للحالها باثر اللامات كلام الأبداء ولام

جواب لو وغير ذلك .

وإنما خص الألفان بحال دخولها على المضمر لأنها لا تلبس حينئذ بغيرها من اللامات إذ

المضمر المحرور غير الرفع ولو فتح في المظهر لا تلبس بلام الأبداء والفرق بالأعراب بما لا يتم أما للوقف والبناء

وقد ذكر واللباء الجارة معاني ترتقى على ما في المعنى إلى أربعة عشر معنى وقال الجوهري إن معناها

ههنا الاستعانة لأن الفعل لا يثنى على ما في المعنى إلى أربعة عشر معنى .

وقيل معناها ههنا المصاحبة وقد رجع الأولى لا شعارها يكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء

الفعل وسيلة إلى وقوعه على لوجه الأكل حتى كأنه لا يتم ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة

عاريه عن ذلك الأشعار .

ورجع بعضهم المصاحبة بدعوى أن استعمال الباء في المصاحبة أكثر من استعمالها في الاستعانة

وبدعوى ان الاستعانة كما قال في المغني معنى الباء التي تدخل على الة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ففي جعلها للمصاحبة من التأديب ليس في الاستعانة لأن فيها يصير اسم الكريم كالألة والألة ليست مفصولة بالذات وهذا سوء ادب بالنسبة الى الاسم الكريم .

وأما متعلق الباء فيرثي محتملان الى ثمان صوراً لانه إما خاص او عام فعمل او اسم مؤخر او مقدم واولى هذه الصور الثمان اولها اعنى الخاص الفعلي المؤخر اذا العامة كمتعلق الأبداء بهم بظاهرة فصر الاستعانة او المصاحبة على ابتداء الفعل فيفوت شمولها بجملة .

والخاص الأسمى كقرائتي مثلاً يوجب كثرة التقدير باضمار خبر لهذا المقدر ان متعلق الباء به يمنع جعلها مع مجرورها خبراً له والمقدم كافر بسم الله مثلاً يفوت مع فصر الاستعانة او المصاحبة على اسمه جل وعلا .

« قائدتان » الأولى روى لنا في باسناده على ما نقل الفخر الرازي ان معاوية قدم المدينة فضلى بهم ولم يقر بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر عند الخفض الى الركوع والتجود فلما سلم ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية سرق منا الصلوة ابن بسم الله الرحمن الرحيم وابن التكير عند الركوع والتجود .

ثم ان اعادة الصلوة مع التسمية والتكير قال الشافعي ان معاوية كان سلطاناً عظيم القوة شديد الشوكة فلولا ان الجهر بالتسمية كان كالأمر المنقر عند كل الصحابة من المهاجرين والانصار لما قدروا على اظهار الانكار عليهم بسبب ترك التسمية .

الثانية قال الفخر في الحجة الخامسة واما على بن ابي طالب رضي الله عنه كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالنوار ومن اقتدى في دينه على بن ابي طالب فقد اهدى والدليل عليه قوله اللهم ادر الحق مع علي حيث دار وقال ايضا بعهد ذلك من اتخذ علياً اماماً لا دينه فقد استمدك بالعرف الوفي في دينه ونفسه

قال النسي أن الكتب المترلة من التاء إلى الدنبا مائة وأربعين صحيفة ثبتت آتون و
 صحف إبراهيم ثلاثون و صحف موسى قبل التوراة عشرة و التوراة و الإنجيل و الزبور و الفرقان
 و متنا كل الكتب مجموع في الفرقان و متنا كل الفرقان مجموع في الفاتحة و متنا الفاتحة مجموع في البسلة
 و متنا البسلة مجموع في بائها و معاني الباء في نطقها انتهى و أنا أقول و إلى ذلك أشار مولى الموحدين
 عليه صلوات المصلين بقوله أنا نطق تحت باء البسلة .

« الأسم » مجرور بالباء و فيرذات قال السبوطي سما بضم السين احد لغات الأسم .
 و البواقي اسم بضم الهزة و كرها و سم بضم السين و كرها و سمي كرضا قال ابو حبان هو ثلاثي حدث
 منه و افعال البصريون هي لام الكلمة لأنه عندهم مشتق من التمو « وهو العلو » و قال الكوفي
 هي فاء الكلمة لأنه عندهم مشتق من الوسم

و على كلا القولين هو في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما قولهم و علم ادم الاسماء كلها .
 و اما حذف الألف لفظاً فلكونها همزة وصل و هي لا تثبت في الديرج و اما حذفه خطأ فقال في
 شرح النظام في مبحث الخط و نقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرة بخلاف باسم الله و باسم
 ربك و نحوه فانها ليست كثيرة الاستعمال و كذلك الألف من اسم الله و الرحمن نقصوها مطلقاً سواء
 كان في البسلة او لا لكثرة في الكلام .

و إلى ما ذكرنا اشار الشاعر بقوله :

أفي الحق ان يعطى ثلاثون شاعراً و يحرم مادون الرضا شاعر مثلي
 كما ساءوا عمر أبوا و فريدة وضوبق بسم الله في الف الوصل

و قال في تفسيره طولوا الباء من بسم الله أعمالاً للدلالة على همزة الوصل المحذوفة و أما الألف

ارادوا ان لا يفتحوا كتاب الله الا بحرف معظم .

وكان عمر بن عبد العزيز لكاتبه طولوا الباء واظهروا السين ودوروا الميم تعظيماً للكاتب
 هذا ما اشتهر عندهم في المقام .

ولكن الحق ان امثال هذه التعليلات والتوجيهات لا اساس لها بل الوجوه في ذلك
 منابذة الخلف للتلف والتقليد لكونهم في موضع حسن الظن منهم كما يظهر ذلك مما ذكره السيوطي
 في الأثقان في باب مرسوم الخط وهذا نصه .

قال البيهقي في شعب الأيمان من كتب مصحفاً فينبغي ان يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به
 تلك المصاحف ولا يغيرها ولا يفهم فيه ولا يغيرها كما كتبوه شيئاً فانهم كانوا اكثر علماً واصدق قلباً ولساناً
 واعظم امانة منا فلا ينبغي ان نظن بانفسنا اسدراكاً عليهم انتهى .

وما ابعدين هذا وما ذكره ابن خلدون في فضل ان الخط والكاتب من عداد الصنائع ^{نساء} الا
 فانه قال بعد كلام طويل ما هذا نصه كان الخط العربي لا قبل الاسلام غير بالغ الى الغاية من الاحكام
 والأثقان والأجادة ولا الى التوسط لمكان العرب من البداوة والنوحش وبعدهم عن الصنائع .
 وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسم الصمبانة بخطوطهم وكانت غير
 مستحكمة في الاجارة فخالف الكثير من رسوميهم ما اقتضت صناعتهم الخط عند اهلها .

ثم اقفى التابعون من التلف رسمهم فيها تبركاً بما رسم اصحاب رسول الله ^ص وخبر الخلق
 من بعده المثلثون لوحيهم من كلام الله وكلامهم كما يقتضى لهذا العهد خط ولي او عالم تبركاً وبيع
 رسمه خطأ او صواباً .

واين نسبة ذلك من الصمبانة فيما كتبوه فابع ذلك واثبت رسماً ونسب العلماء بالرسم على هوا ^{ضعف}
 ولا تلتفت في ذلك الى ما يزرع بعض المغفلين من انهم كانوا محكمين لصناعة الخط وان ما
 يتخيل من مخالفة خطوطهم لاصول الرسم ليس كما يتخيل بل لكها وجبر ويقولون من مثل زياد الألف في

«لَا أَدْبَحْتَهُ» انترتبيبه على ان الذبح لرفع وفي زيادة الباء في «يأسد» انترتبيبه على كمال
القدرة الربانية وامثال ذلك مما لا اصل له الا التحكم المحض .

وما حملهم على ذلك الا اعتقادهم ان في ذلك تنزيها للصحابه عن توهم النقص في قلة اجزاء الخط
وحسبوا ان الخط كمال فزهوهم عن نقصه ونسبوا اليهم الكمال باجاءه وطلبوا تعليلا ما خالف الاجابة
من رسمه وذلك ليس بصحيح انتهى .

واختلف النحويون في موضع الجار والمجرور على وجهين .
فذهب البصريون الى ان في موضع رفع لا تر خبر مبتدأ محذوف وتقديره ابتدأ بسم الله
اي كائن باسم الله ولا يجوز ان يكون متعلقا بالمصدر لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر .

وزهب الكوفيون الى ان في موضع نصب فعل مقدر وتقديره ابتدأ بسم الله انتهى .
وكيفما كان فالجمله على التقديرين اسبينا في خبره لا محل لها من الاعراب ان كان الجار
والمجرور في محل رفع او موضع نصب وهنا احتمال اخر وهو ان يكون جمله التسمية محلها النصب بناء
على انها محكية بالقول بناء على ما قيل ان كل اية من القرآن مسبوقة بفعل مقدر ان لم يكن مذكورا فتدبر
والظرف على التقديرين مستقر بناء على ما قاله السيد الكبير في شرحه عند قول الشيخ وحب
حذف المتعلق الخ وهذا نصه الظرف والمراد به ما يتناول الجار والمجرور فمان مستقر بفتح الفاء
ولغو فالمستقر ما كان متعلقا عاما واجبا لحذف .

واللغو ما كان متعلقا خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشغال وغيره مما ذكرنا وجاز نحو
يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت .

ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انهما كانا المتعلق العام اذا حذف نقل الضمير
الذي كان مستقرا في اللفظ سمي ذلك مستقرا لا مستقرا في الضمير فهو في الاصل مستقر في شئ

حذف الصلة اختصاراً لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك .

ولما كان الآخر له ينقل اليه شئ من متعلقه سمي لغواً وملغى كأنه الغي .

• الله » مجرور بالاضافة والاضافة هنا على ما في شرح التصريح من اضافة العاقر الى الخاص

كحائهم حديد وفيل المضاف هنا مفعول به لا رشاد حسن الاداء والمراد بحسن الاداء دفع الإيهام لأن

في اسقاط المضاف إيهام القسم لمكان الباء والباء من معانيه القسم .

وقد وجبه ذلك بعض المعربين بوجوده اخراً لا تخلو من دقة وان كان بعض تلك الوجوه

يرجع الى ما ذكرنا فال بعد ان استشكل المقام بقوله فان قلت كيف اضيف الاسم الى الله والحال ان

الله هو الاسم قلت فاجابوا عن ذلك بوجوده ثلاثة الاول ان الاسم هنا بمعنى التسمية غير الاسم لأن

الاسم لازم المسمى وعلمه والتسمية هو التلقظ بالاسم والثاني ان في الكلام حذف مضاف تقديره

باسم مسمى الله والثالث ان لفظة اسم زائدة كما في قول الشاعر : الى الحول تم اسم السلام عليكم .

وقول الآخر : ينادي باسم الماء اي السلام عليكم وينادي بالماء قاله الرضي عند قول المصنف

ولا يضاف موصوف الى صفته .

قال في المصباح نفلاً عن سيويه هو مشتق واصله الاله فدخلت عليه الالف واللام فصلاً

الاله ثم نقلت حركة الهزة الثانية الى اللام الاولى ثم سقطت الهزة بعد نقل حركتها فصار الاله شتم

اسكت اللام الاولى وادغمت ونحمت تعظيماً لكنه يرفق مع كسر ما قبله ولذلك ضم الضمير في عليه الله

في قرآنه حفص صرح بذلك في الخاف فضلاء البشر في القراءات الاربعه عشر في سورة الفتح وفي باب

حكا اللامات تعظيماً وتزييناً .

وقد علل ذلك على ما ذكره الفخر الرازي في المسئلة الثانية من الباب الثاني بان الانتقال من

الكسرة الى اللام المنخفضة ثقيل لأن الكسرة توجب التسفل واللام المنخفضة حرف مستعمل والانتقال من التسفل

الى التصعد ثقبيل انتهى وبوتيد ذلك ما ذكره في وجبر اسقاط وزن فعل بضم الفاء وكسر العين
وعكسه من اوزان الاسم الثلاثي المجرد فراجع ان شئت .

وقال غير سيبويه على ما في المصباح انه غير مشتق من شئ بل هو علم لزمه الالف واللام والعجب في
المقام التماثل بين كلام المصباح والفخر الرازي فيما نسب الى سيبويه حيث نسب الاول اليه الفول
بالاشتقاق والثاني الفول بعد مر حيث قال المختار عندنا ان هذا اللفظ اسم علم لله تعالى ليس مشتقاً اليه
وهو قول الخليل وسيبويه واكثر الاصوليين .

واستدل عليه بامور منها انه لو كان لفظاً مشتقاً لكان معناه معنى كلاً لا يمنع نفس تصور
مفهومي من وقوع الشركه فيه لان اللفظ المشتق لا يفيد الا انه شئ ما مبهم حصل له ذلك المشتق منه و
هذا المفهوم لا يمنع من وقوع الشركه فيه بين كثيرين .
فتبين ان هذا اللفظ لو كان مشتقاً لم يمنع من وقوع الشركه فيه بين كثيرين ولو كان كذلك
لما كان قولنا لا اله الا الله توحيداً حقيقياً مانعاً من وقوع الشركه فيه بين كثيرين لانه بقدر ان يكون الله لفظاً
مشتقاً كان قولنا الله غير مانع من ان يدخل تحته اشخاص كثيرة .

وحينئذ لا يكون قولنا لا اله الا الله موجباً للتوحيد المحض وحيث اجمع العقلاء على ان
قولنا لا اله الا الله موجب للتوحيد المحض علمنا ان قولنا الله اسم علم موضوع لتلك الذات المعينة
وانها ليست من الالفاظ المشتقة انتهى .

واما الواضع لهذا اللفظ فقد قيل انه سماه كاسماء الملائكة وهو علم شخص لا علم جنس منفرد في
وقد ظهر ذلك مما نقلناه عن الرازي .

وقال بعضهم ان الواضع غيره والاشكال بان العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه
فرفع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في هذه اللفظة لغيره تعالى مدفوع بانه يكفي التعقل حسب

الطاقة البشرية .

وكيفما كان يختص هذا الاسم الجليل بخصوصيات لغوية تبعاً لاختصاص متناه بخصوصيات منها اجتماع باء النداء مع « ال » فيه ومنها فطع همزة الوصل فيه ومنها نحو بعض الميم المشددة من حرف النداء في اللهم على قول ومنها نفخيم لامر بعد الضم والفتح ورفيفها بعد الكسر ولأجل ذلك قرئوا الهاء في عليه الله في سورة الفتح بالضم وقد صرح الرضخ بجواز ضم الضمير إذا كان بعد الباء فضم الهاء في عليه الله مطابق للقباس مع كون الفرائض على ما قبل سنة متبعين وقد ذكرنا الفرائض آنفاً .

« الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » هما مجردان على الوصفية من باب تعدد الأوصاف والعامل فيهما هو الخبرين لمبتدئين محذوفين وجوباً ومنصوبين مفعولين لفعالين كذلك وبالقرين .

قال ابن جني في الاختصاص أن الله تعالى إذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفة لأن هذا الاسم لا يعرض شك فيه فيحتاج إلى وصف للتحديد لأنه اسم الذي لا يشارك فيه على وجه وبقبة اسمائه جل وعلا كالأوصاف التابعة للأسم وإذا لم يعرض شك فيه لم يجز صفة للتحديد الشاء على الله تعالى فإذا كان ثناء فالعدول عن أعراب الأول أولى به وذلك لأن اتباعه أعراب جار في اللفظ محرم ما يتبع للتحديد والتخصيص فإذا هو عدل عن أعراب جار علم أنه للمدح أو الذم في غير المقام فلم يبق هنا إلا المدح فلذلك قوى عندنا اختلاف الأعراب بذلك لا وجه لئلا ذكرناها انتهى وقال جماعة منهم ابن هشام في الباب الرابع في بحث أفراف الحال والتمييز إلى أنها مجردان أما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفاً لأنه صار علماً بالغلبة ومن هنا يضعفنا يظهر من القوائين من أن الرحمن حجاز بلا حفيظة لأنه على ما بيننا علم منقول والأعلام المنقولة لا حجازية فيها فتدبر وأما الرحيم فلكونه وصفاً للرحمن ولا يجوز كونه وصفاً للفظ الجلالة لأن البدل لا يتقدم

على الوصف انتهى بتغيير غير محمل .

قال التهلبلى البدل عند ممتنع وكذلك عطفت لبان لأن لفظ الجلالة لا يفتقر إلى
تبيين لأنه اعرفت الأعلام كلها وابينها الأثرانم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف براد
به الشاء وان كان مجرى مجرى الأعلام ويؤيده أنه سمع اضافته في قولهم رحمنا والذينا والآخرة .

وكيفما كان فهما صفتان مشبهتان مأخوذتان من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم أو بعد
نزول المنعده منزلة اللازم كما بين ذلك في المطول في نحو فلان يعطي بعينه يصد من العطاء والرحمن
ابلى في الأصل من الرحيم بناء على ما قال النظار في بحث معجبات الأفعال في قوله تعالى لها ما كسبت
وعلها ما اكتسبت فراجع ان شئت .

ولا يطلق على ما ادعاه في الفوائين الأعلى الله تعالى لأن معناه لا يصح إلا له اذ هو الذي
وسع كل شئ رحمة والرحيم يستعمل في غيره اذ هو الذي كثرت رحمة قال نعم إن الله غفور رحيم وقال في
صفة النبي لم لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
رؤوف رحيم .

ومعنى قول بعضهم انهما بنيا للمبا الغنة انهما تفيضان المبا الغنة بسبب النقل والتزليل المذكورين
لأن المبا الغنة في المعنى قد يحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما في حكمها كما صار ملكة للفاعل فلا يرد
عليه ان يصيغ المبا الغنة في الاصطلاح بصورة ليس منها فعلاون وقد اشار إلى ذلك الصيغ في الألفية بقوله

فقال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل

فيسحق ما له من عمل وفي فاعل فل ذا وفي فعل

وتما ذكرنا يظهر ان ما قال بعضهم من ان المبا الغنة في صفات الله كغفور وغفار من المجاز و
عل ذلك بان المبا الغنة تكون في صفات تفضل الزيادة والتفضان وصفات الله منزهاة عن ذلك وادع

انها فائدة حسنة غلطت من اشتراك لفظ المبالغين المبالغ في التحوير وهو الصيغ المذكورة و
 المبالغ البياض التي يذكرونها في علم البديع في المحسنات المعنوية فراجع ان شئت .
 « اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ » مبتدأ وخبر اصله حمدت حمد الله او احمد حمد الله فحذف لفعل
 لدلالة المصدر عليه ففي حمد الله فعدل من النصب الى الرفع لتضيق الجملة اسمية لتدل على الدوام و
 الثبات اي الاستمرار .

واللامر ومجروره متعلق بحذف وجوبا كما قال السبوطي في شرح قول الناظم :
 « واخبروا بظرف او بحرف جر ناو بن معني كائن او اسنفر »
 فرع يجب حذف هذا المتعلق وشذ التصريح به في قوله :
 « فانث لهه بحجوه الكون كائن »

ثم ان قد راسم فاعل وهو اختيار المصنف لوجوب تقديره انفاً ما بعد ما واذا المقتضى
 لامتناع ايلها الفاعل فهو من قبيل المفرد وان قد رفعلاً وهو اختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره
 في الصلة فواضح ان من قبيل الجملة انتهى .

قد تقدم ان الاصل في الامر ونحوه الفتح بدليل انها تفتح مع المضمر لان الضمير في الاشارة
 الى اصولها وانما كسر مع المظهر للفرق بينها وبين لام التوكيد .

واما الامر في الحمد فقال السيد الكبير ادخل الالف واللام للاسغراق وحذف التنوين لان
 التنوين يدل على التنكير والالف واللام على التعريف فحذف التنوين فصار الحمد لله انتهى .

وزهب لزبحشره الى ان الامر في الحمد تعريف الجنس دون الاسغراق بناء على ما تقدم
 انفاً من ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب العدول الى الرفع للدلالة على
 الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاسغراق فكذا ما يوجب منابه .

قال التفتازاني وفيه نظر لأن التائب مناب الفعل إنما هو المصدر التكرار مثل لا عليك
 وحينئذ لا مانع من أن يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراف .

فالأولى أن تكونه للجنس مبنى على أنه المتبادر إلى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر
 وعند خفاء فرائض الاستغراف أو على أن اللام لا يفيد سوى التعريف والأسم لا يبدل إلا على متافان
 لا يكون ثمة استغراف انتهى .

وقدم الحمد لا قضاء المقام حزبهما مبروان كان ذكر الله أهم في نفسه .
 « رَبِّ الْعَالَمِينَ » قال ابن الأبار في البيان مجرد على الوصفية ويجوز فيه الرفع و
 النصب فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وتقدمه هورت العالمين والنصب على المدح وعلى التداء
 كذلك انتهى .

وليعلم أن المحذف في الرفع والنصب على المدح واجب صرح بذلك الناظم بقوله :
 « وارفع أو انصب ان قطعت مضمراً مبتدأ أو ناصباً لظهوراً »
 قال الناظم في تفسير الرب المالك رب ربير فهو رب أو مصدر وصف به للباغزة كالعبد^ل
 وهو مطلقاً مختص بالله نعم ومضافاً يجوز إطلاقه على غيره نحو رب الدار ارجع إلى ربك .
 وقال أبو البقاء في تفسير الرب مصدر رب رب ثم جعل صفة كعدل وخصم وأصله
 راب وجره على الصفر والبدل انتهى .

فحصل مما نقلناه أن الرب أما مصدر أو اسم فاعل لا صفة مشبهة وذلك لأنهما لا تضاع
 إلا من الفعل اللازم صرح بذلك الناظم بقوله :

« وصوغها من لازم الحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر »

وأيما كان فالأضافة فيه معنوية فالكسب للتعريف من المضاف إليه فلا اشكال في وقوعه

صفة للعرفه اعني لفظ الجلاله .

اقام على الاول اعني كونه مصدراً فقد صرح بذلك بنجم الأئمة في باب الأضافه حيث يقول
اعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافة الى معموله محضه وذلك لنقصا مشابهة للفعل لفظاً و
أما لفظاً فلعدم موازنته واقامعته فلا تراه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدة الا مع ضميره
وهي ان المصدر بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى للفعل بلا ضميره تقول: اعجبني ضرب زيد
عمروا اي ان ضرب ونقول زيد ضارب عمروا اي يضرب عمروا فلفوه شبه الصفة لم يكن لها بد من
مرفوع اما ظاهره ومضمير بخلاف المصدر كقوله نعم: **أَوْ اطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْخَبَةٍ يَبِيحًا فَاثَرٌ**
مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب .

فلما كانت الصفة أقوى شبهها بالفعل كانت اولي عملها على الفعل وكان تقدير الأفضال
فيها اظهر فن تم كان اضافة الى معمولها لفظية واطافة المصدر الى معموله محضه فيختص المصدر
ويُعترف انتهى .

هذا اذا كان رب مصدراً من باب زيد عدل واما اذا كان اسم فاعل فسيأتي بيانه في قوله

« مَا لِكَ يَوْمِ الدِّينِ » .

والعالمين من ملحقات جمع المذكر السالم محجور بالاضافة بالناء المكسور ما قبلها قال ابن

خالويه في البناء ثلاث علامات علامة الحجر وعلامة الجمع وعلامة التذكير .

قال السهوي قيل هو جمع العالم ورد بان العالمين دال على العفلاء فقط والعالم دال على علم

وعلى غيرهم اذ هو اسم لما سوا البارئ فلا يكون جمعاً له للزوم زيادة مدلول الجمع على مدلول مفرد .

« الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ » محجوران على الوصف وقد تقدم بعض الكلام فيهما ونذكره هنا

بعضاً اخر تكثيراً للفائدة قال النظام بعد ما اثار كون التسمية جزءاً من الفاعلة وبعد ذكر الأدلة على

مختاره قال المنكرون لو كانت جزء من الفاعلة لزم التكرار في الرحمن الرحيم .

فلنا التكرار للتأكيد غير عز في القرآن وقال ابن خالويه فان سئل سائل فقال ذلعت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أين من أم الكتاب فواجب التكرير !!

فالجواب ان الأية اذا ذكرت لزيادة فائدة لم تكرر .

والظاهر ان المراد من الفائدة ما قاله بعضهم من ان المراد بالاول توكيد الاستعانة والمراد

بالثاني توكيد الشكره فلذلك كره .

« مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ » مجرور بالتبعية ويجوز فيه ايضا الرفع والنصب كما تقدم

ومن قرأ مالك لم يجز فيه ان يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على لبدل لأن مالك اسم فاعل

من الملك جار على الفعل واسم الفاعل اذا كان الحال او الاستقبال فانه لا ينسب التعريف من المضى

اليه واذا لم ينسب للتعريف كان نكرة والتكرة لا تكون صفة للعرفه فوجب ان يكون مجروراً على

البدل لا على الصفة .

وذهب نجم الأئمة الى انه مجرور على الوصف قال والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى

وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قبيل كربلاء وانه بمعنى لماضي كأنه قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين

فيكون كخالق السموات واطرافه ماضياً على طرف قوله تعالى وسبق الذين ونادى اصحاب لكونه من المخبر

فكأنه وقع ومضيه قبل مالك يوم الدين نكرة وجرت على الله على وجه البدل والاول اولى انتهى .

وفي حاشية المغني في الباب الرابع في بحث العطف على المحل في المسئلة الرابعة ان اسم الفاعل

اذا كان بمعنى لماضي فقط فان اضافته حقيقيه لانقاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال اسم

الفاعل واذا كان بمعنى الحال والاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقيه لوجود المشابهة الثامنة المقتضية

للعلل واما اذا كان بمعنى الائمة ففي اضافته اعتباران اسمها انها محضه باعتبار معنى المضمرة فيه ولهذا

الأعبار يقع صفة المعرفة ولا يعمل وثانيتها أنها غير محضه باعتبار معنى الحال والاستقبال ولهذا الاعتبار تقع صفة للتكريم ويعمل فيما اضيف اليه فيحصل من جميع ما ذكر ان الأضافة اللفظية التي لا يكتب المضاف التعريف من المضاف اليه هي كون المضاف صفة مضافة الى معيولها والمعنوية التي يكتب التعريف ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معيولها فهي على ضربين احدهما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد الثاني ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معيولها وذلك اذا كان بمعنى الماضي غير داخل عليها حرفا لتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله :

« كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضته بمعزل »
 « وان يكن صلة ال ففى المضى وغير اعماله فدارضى »

وليعلم انه ليس المراد باليوم ههنا ما هو المتعارف من المدة التي بين طلوع الشمس وغروبها او طلوع الفجر وغروبها بل المراد هنا مطلق الوقت وذلك لانه لا شمس هناك ولا فجر حتى يكون طلوع وغروب والدين هنا الجراء بالخير والشر .

« اِيَّاكَ » مفعول مقدم لقوله « نَعْبُدُ » فدم للتخصيص واختلف فيه في نظائره

اخلاقا فاحشا فذهب لكوفون الى ان الكاف والهاء والياء من اياك واياها واياهي الضمائر المنصوبة وان ايا عماد واليه ذهب ابو الحسن ابن كيسان وذهب بعضهم الى ان اياك ونحوه بكال هو الضمير وذهب البصريون الى ان ايا هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا عمل لها من الاعراب . وذهب الخليل بن احمد الى ان ايا اسم مضمرا ضيفا الى الكاف والهاء والياء لانه لا يفيد معنى بانفاده ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات فنخص بالأضافة عوضا عما منع ولا يعلم اسم مضمرا اضيف غير هذا .

وذهب ابو العباس محمد بن يزيد المبرد الى انه اسم مبهم اضيف للتخصيص ولا يعلم اسم مبهم غيره

وذهب بواسحا الزجاج الى انه اسم مظهر خص بالأضافة الى ساثر المضمرة وانها في موضع بالأضافة
 وحكى ابيصاع النخيل بن احمد انه مظهر ناب مناب المضمرة وحكى عن العرب اضافة الى المظهر
 في قولهم اذ بلغ الرجل السنين فآياه وآيا الثواب نفل بعض هذه الاقوال السبوطي في بحث الضمائر
 والتخدير وبعضها الاخر ابن الأثير في كتاب الانصاف وكيفما كان ففيه الثقات من الغيبة في مالك
 يوم الدين الى الخطاب في آياك .

وفائدة هذا الخطاب ان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجيد العبد من نفسه محرراً
 للأقبال على الحقيق بالحمد وكما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام فوه ذلك المحرك الى ان يؤد
 الأمر الى خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين عرف العبد ان ذلك الحقيق بالحمد مالك للأمر
 كله في يوم الجزاء فحينئذ يوجب ذلك المحرك الأقبال على الحقيق بالحمد ورؤيته بعين البصيرة حتما
 اشهر اليه فيما وصى به النبي ص ابا ذر الغفاري وقال له يا ابا ذر اعبدا لله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه ^{يرك}
 فبعد حصول هذا المعنى في العبد جدير به ان يخاطب ذلك الحقيق بالحمد بتخصيصه بالعبادة
 التي هي غاية الخضوع والخشوع وتخصيصه بالاستعانة في جميع المهمات وهذا التعميم في المهمات مستفاد
 من اطلاق الاستعانة اعني ذكر مفعولها حسب ما بين في علم المعاني في بحث متعلقات الفعل من ان حذف
 المفعول قد يكون للتعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى : **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ** اه يدعو
 العباد كلها لان الدعوة الى الجنة نعم الناس كافة .

فمحصل مما ذكرنا ان في هذا الألفاظ اشعاراً بانها يجب على المصلي اذا شرع في الصلاة ان يكون
 قرائته على وجه يجيد من نفسه ذلك المحرك اه يكون قرائته بحيث كلما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك
 الصفات العظام يعلم ان ذلك الحقيق بالحمد عظيم شأنه حاضر عنده حقيق بغاية الخضوع والخشوع و
 الشاء فليفت وبخاطبه فقول آياك يا من هذه صفاته تعبد ومنك تسعين لا تعبد غيرك . ولا

نَسْعِينَ مِنْ غَيْرِكَ .

وهذا المعنى هو المستنبط من الأدلة عند الفقهاء، حيث يقولون في أداب الصلوة أنه
يكرم الألقاب بمنى وشمالاً والعيب بشئ من أعضائه لمنافاة الخشوع المأمور به وقد رأى النبي
رجلاً يعيب في الصلوة فقال لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه وفي خبر آخر قال أما يخاف الذي
يحول وجهه في الصلوة أن يحول الله وجهه وجرحه قال الشهيد المراد بحويل وجه قلبه كوجه قلبهما
في عدم اطلاعه على الأمور العلوية وعدم إكرامه بالكلمات العلية .

وان شئت ان تعرف حقيقة ما ذكرنا في المقام فراجع إلى حالات الأئمة عليهم السلام في الصلوة
ولا سيما فضة صلوة علي عليه السلام واخراج التهم من رجليه وصلوة زين العابدين عليه السلام
ووفوع ابنه في البئر .

« وَإِيَّاكَ نَسْعِينَ » الواو للعطف وقد مر الكلام في « إِيَّاكَ » مسنوفاً
فلا تعبد؛ وأما « نَسْعِينَ » فأصله نسعون على وزن نسفعل من العون فقلت لكسرة من
الواو إلى ما قبلها فكنت لواو وانكسر ما قبلها فقلت باء نحو معاد من الوعد وميزان من الوزن
وميفات من الوقت وأصلها موعاد وموزان وموفات .

والفاعل فيرو في تعبد مسنر وجوباً كما قال الناظم :

ومن ضمير الرفع ما يستر كفاعل أو أفو تغيبط إذ تشكر

والمراد بطلب الاستعانة من تعاد لا غير في المهمات وهذا الحصر مستفاد من تقديم
المفعول بناء على كون التقديم في المقام للحصر والتخصيص للأهتام ونحوه خلافاً لابن الأثير
في المثل السائر على ما نقل عن القزاز في الباب الرابع من المطول حيث ذكر أنه قال : إن
التقديم في « إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْعِينَ » مراعاة حسن النظم التبعي الذي هو على حرفي التو

للاختصاص أما على القول المختار فيقال في « آياك نعبد وآياك نستعين » معناه تختصك
بالعبادة والاستعانة ونعيم المهمات مستفاد من إطلاق الاستعانة .

قال الثقفنا زان في بحث اللفقات والأحسن إن يراد الاستعانة على أداء العبادة ويكون
« اهدنا » بياناً للمعونة لئلا تم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة إلى طلب الحوائج و
الاستعانة في المهمات .

« اهدنا » فعل امر والفاعل مستتر فيه وجوباً أشار الناظم إلى ذلك في البيت المنقذ
أنفاً والمراد منه هنا السؤال والدعاء لا الأمر الحقيقي والأمر الحقيقي على المشهور عبارة عن طلب الفعل
استعلاء من العال أي ممن يجب طاعته عقلاً أو شرعاً وقد تسجل لغیره مجازاً كالدعاء وهو طلب الفعل
على سبيل النضر كما فيما نحن فيه وكالألئاس كقولك لمن يسأوك ربنة : افعل بدون الاستعلاء
وبدون النضر أيضاً ولكن الألئاس في العرف إنما يقال للطلب على سبيل نوع من النضر لا إلى الخلق
و« نا » مفعوله الأول وهو مبنى عند البصريين معرب مجزوم عند الكوفيين وأصله
اهد بنا بالياء بعد الدال فحذفت الياء للبناء عند البصريين وللمجزوم عند الكوفيين والهمزة فيه
همزة وصل محذوفة في الدرج .

واهدنا بفتح الهمزة المفعولين وهما هنا نا و « الصراط » ويجوز الألفجار على أحدهما
نحو « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ » .

روى عن طرفي أهل البيت عليهم السلام أن الصراط صراطان صراط في الدنيا وصراط في الآخرة
فأما الصراط في الدنيا فهو الامام المفترض الطاعة من عرفه في الدنيا واقتدى به فمر على الصراط الذي
هو جرحهم في الآخرة ومن لم يعرفه في الدنيا زلت قدمه في الآخرة فترى في نار جهنم .

« الْمُسْتَفِيم » صفة للصراط منصوب على التبعية أصله مستقوم على وزن مستفعل

فقلبت اللمة الى ما قبلها فكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت باء حسبما تقدم في فئتين .

« صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » صراط بدل من الصراط الأول والعنا

في البدل غير العامل في المبدل منه عند الأكثر وهو العامل في المبدل منه عند الآخرين .

قال ابن هشام في بحث روابط الجملة : نسيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط

وذلك في مسائل الى ان قال : والثالث ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبني هو فهو

بدل اشمال من الضمير المستر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة اخرى وفياس قول من

جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل من ان يفتح المسئلة انتهى .

« الَّذِينَ » اسم موصول يفتقر الى صلة وعاد يصرح بذلك لناظم بقوله في باب الموصول :

وكلماتهم بعد ما صلة على ضمير لا تؤول مشملة .

والعائد هنا الضمير المحرور في عليهم واختلف في الذين فقال ابن الانباري في البيان ليس

بجمع الذم على حذف زيد وزيدين لأنه لو كان كذلك لوجب ان يكون معربا ويكون في الرفع بالواو والنون

وفي الجر والنصب بالياء والنون وليس كذلك بل هو مبني على صورة واحدة في جميع الاحوال ولا يخرج

على لغة من قال الذون في الرفع والذين في الجر والنصب لقلتها وشد وزها .

واصله ان تكتب بلا ميم الا انهم حذفوا احديهما لكثرة الاستعمال كما فعلوا ذلك في الواحد

لأنه مبني مثله بخلاف التثنية فانها كتبت بلا ميم على الاصل كما كانت باقية في الاعراب على الاصل

وانما كانت باقية في الاعراب على الاصل لانها تختلف ولانها في على مثال واحد انتهى .

والظاهر من السهوي في شرح قول الناظم :

جمع الذم اولى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نظفا .

ان جمع الذم وهذا نصر ولم يعرب في هذه الحالة مع ان الجمع من خصائص الاسماء لان

الذين كما سبق للعلاء ففظ والذين عامره وغيره فلم يحربا على سن الجموع المتمكنة انتهى .
وعلى كلا القولين اصل الذين بيانين لأن مفرد الذين وانما حذف باء المفرد لالتقاء التاء ^{كين}
كما في مصطفين بفتح الفاء في قوله نعم في سورة ص : **وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا مِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِرِينَ**
واللام في الموصولات زائدة لازمة على القول بان تعربها بالصلة واما على القول بان
تعربها باللام ان كانت فير وينتهيها ان لو تكن كمن وما وآل فليست زائدة بل للتعريف صرح بذلك
السبوطي في شرح قول الناظم :

وقد زاد لازما كالات والآن والذين ثم الاتي .

والى بعض ما ذكرنا اشار النظام في بحث الخط حيث يقول : ان الامر في الهم والياء والذين جمعا
كالجزء منها لكونها لا تنفصل بحال فانصرف الكتابة على لام واحدة تخفيفا ونحو الذين في التشبيه نصبا و
جرا كنب بلامين للفرق بينه وبين الجمع وكان الجمع لثقله اولى بالتخفيف وحمل اللين عليه ان لم يلين
يشتم لو حذف الامر لان تشبيه الموثق فرع تشبيه المذكور وكذا اللذان رفعا محمول عليه وكذا الاتون و
اخوانه وهى الاء واللاء واللاء الية لو كتبت بلام واحدة اللين بالاء .
وقال في اثناء ذلك والمحدو فممن الهم ونحوه هى قول الاسم لان حرفا للتعريف جئى بلعنه
فيخل حذفه بالمقصود .

وانا اقول : ان الذين جمعا انما يكتب بلام واحدة اذا كان مبتدئا واما اذا كان معربا

فيكتب بلامين .

قال شمني في الباب الثاني في الجملة التاسعة الية لاهلها من الاعراب ان اللذين يكتب

بلامين بخلافه لغز من الزمر الباء في جميع الحالات .

فيل والتعريف ان في حاله بنائه يشبهه بالحرف والامر للتعريف على قول ومشا بهن لها على

القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلاة فأشروا عدم ظهورها خطأ في حالة البناء واطهرها في حالة الأعراب لأن شبه الحرف الغي انتهى .

« أَنْعَمْتَ » صلة الذين لا محل لها من الأعراب صرح بذلك ابن هشام في الباب الثاني .

« عَلَيْهِمْ » في محل النصب على المفعولة متعلق بانعمت صرح بذلك في أول الباب الثالث

حيث يقول مثال التعليق بالفعل وشبهه قوله تعالى : أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ انتهى .

« غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » غير مجرور وفيه ثلاثة وجوه أحدها ان يكون مجروراً

على البدل من الضمير في عليهم والثاني ان يكون مجروراً على البدل من الذين والثالث ان يكون مجروراً

على الوصف للذين لأنهم أي المغضوب عليهم لا يفصلهم اشخاص مخصوصة فجره مجرى التكره فجاز ان



يقع وصفاله وان كانت مضافة الى معرفة

فان قلت الذين معرفة وغير لا يعرف بالأضافة فلا يصح ان يكون صفه له .

ففيه جوابان احدهما ان غيرا اذا وقعت بين متضادين وكانا معرفين تعرف بالأضاه كقولك

عجبت من الحركة غير التكون وكذلك الأمر هنا لأن المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان .

قال الرضي في بحث الأضافة قال ابن السكيت اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف

لأنحصا الغير كقولك عليك بالحركة غير التكون فلذا كان قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ صفه :

الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم

بالمرضى عنهم انتهى .

والجواب الثاني ان الذين قريب من التكره لأنهم لم يفصلوا بقوم باعياهم وغير المغضوب

قريب من المعرفة بالتخصيص المحاصل لها بالأضافة فكل واحد منها فيرأها من وجه واخصاص من وجه .

« عَلَيْهِمْ » في محل رفع على لتأنيبه من الفاعل وقد سماه بعض النحاة فاعلا صرح بذلك

الجماع في أول بحث مفعول ما لم يستم فاعله فراجع ان شئت .

وانما لم يجمع فيقال غير المغضوبين عليهم وان كان المراد بهم اشد من كثيرة لأن المشتق اذا لم يكن
متممًا للضمير لا يشئ ولا يجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله في باب النعت :

وهو لمدى لتوحيد والتذكير او سواها كالفعل فافف ما اففوا

واوضح من ذلك في شرح التصريف في بحث اسم الفاعل والمفعول الثلاثة المجردة وهذا نصر :

ونقول رجل ممرو به ورجلان ممرو بهما ورجال ممرو بهم وامرئ ممرو بهما وامرئان ممرو بهما ونساء ممرو
بهن فثنتان وجمع ونذكر ونؤنث الضمير فيما بعد بحرف الجرا لا اسم المفعول فلا نقول ممردان بهما
وممردون بهم ونحو ذلك لأن الفاعل مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو وليس بمؤنث
ولامثنى ولا مجموع فلا وجب لنا اثبت العامل وثنته وجمعته انتهى .

فمحصل مما ذكرنا انه لا ضمير في المغضوب لقيام الجار والمجرور مقام الفاعل .

« وَلَا الضَّالِّينَ » الواو للعطف على غير وفي دخول الواو على لا كلام ذكره

ابن هشام وهذا نصر : ونفرد الواو عن ساثر احرف العطف بنحو عشر كما الى ان قال : والثالث انشرا

بلا ان سبقت بنفى ولم يفصد المعية فهو ماقام زيد ولا عمر ولتفيدات الفعل منفي عنها في حالتي

الاجماع والافتران ومنه : وَمَا أَمْوَالُ الْكُفْرِ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِاللَّهِ نُقَرِّبُكُمْ عِندَ اللَّهِ زُلْفَىٰ . و

العطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضرار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا

فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمر وانما جاز ولا الضالين لأن في غير معنى

النفى انتهى .

واختلفوا في « لا » هنا فقال البصريون انها زائدة للتوكيد وقال الكوفيون انها بمعنى غير

والظاهر من كلام ابن هشام في بحث لا العاطفة القول الأول حيث يقول لها اي لا العاطفة ثلاثة

شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لاعمر او امر كضرب زيد لاعمر وَا قال سيوبه او نداء
 الثاني ان لا يقترن بعاطف فاذا قلت ماجائني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا يؤكد
 للتفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم التفي وقد اجتمعا ايضا في وَلَا الضالين
 انتهى باختصار غير مختل .

وقد اشار الناظم الى الشرط الاول بقوله في باب عطفت النسب :

واول لكن نفيا او هيا ولا نداء واحرا او اثباتا مثلا

« الضالين » مجرور بالتعبئة على قول البصريين وبالأضافة على قول الكوفيين

وقد تقدم بيان القولين انفا .

والنفاء الساكنين فيه مغنفر لأنه على حدة قال النظام النفاء الساكنين يغنفر في الوصف
 مطلقا سواء كان احدها حرف مد ولين او لا كقولك زيد عمرو لأن الوصف محل تخفيف وقطع
 وفي غير الوصف يغنفر في المدغم اذا كان قبله لين سواء كان مدها او لا وهو المدغم في كلمة نحو
 خوبصير في بصير خاصة فان باء التصغير والصاد الاولى ساكنان والضالين فان الالف واللام
 الاولى ساكنان ونمورد الثوب في جهول ثم ادردنا الثوب فان الواو والذال الاولى ساكنان وانما
 اغنفر ههنا اللين الساكن الاول وكون المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد مع انهما في كلمة
 واحدة فيمنزج اللين بالمدغم فكانت له يجمع ساكن بخلافهما لو كانا في كلمتين نحو واذا قالوا اللهم و
 يا ايها النبي واجعل عليكم في الدين من حرج فهناك يجب حذف اللين انتهى .

قال جاربردى : اعلر ان حرف العلة اذا سكن يسمي حرف لين ثم اذا جاز حركة ما قبله فهو

حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس انتهى .

وقد علم مما ذكر ان في وَلَا الضالين النفاء الساكنين حرفان مرة في الالف واللام الاولى

وهذا دائم وعرة في الباء والنون وهذا في حالة الوقف فننتبه .

هذا تمام الكلام فيما ينسأل من بيان ما يقتضيه المقام من تطبيق القواعد

المفترضة التي ابتكرتها كما قال السبطيني الأمام علي بن

ابيطال بحفظ كلام الملائكة

والصلوة والسلام على محمد وآله سادات الأنام .

وقد فرغت من نقله من التوارد إلى البياض عصر الجمعة السادس والعشرين

من شهر الله الذي أنزل فيه القرآن من شهر ربيع الثاني

تسعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية

وأخرد عوبيان الحمد لله رب العالمين

كتبه الراعي رحمة ربه المحقق ابن الحاج أفا

محمود اشرفي

في شهر ذي القعدة الحرام ١٣٩٦

ابو الاسود الدؤلى

هو أول من كتب في النحو بعد امير المؤمنين - صلوات

الله عليه - له فيه الكتاب المختصر . قال الازهرى في أول التصريح :
وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو ابو الاسود وأنه
اخذه عن علي بن ابي طالب - رضى الله عنه .

وقال الانبارى في ص ٩ من نزهة الألباء : قال ابو عبيدة

معمر بن المثنى وغيره : اخذ ابو الاسود النحو عن علي بن ابي طالب
رضى الله عنه .

وقال ابن خلكان : وقيل لابي الاسود : من اين لك هذا العلم

يعنون النحو ؟ فقال : لقنت حدوده من علي بن ابي طالب - رضى
الله عنه - ثم قال : وإنما سمي النحو نحواً لأن ابا الاسود قال :

« استأذنت علياً أن أضع نحو ما وضع - اه . »

وقال الامام عبدالرحمن الانبارى الشافعى في أول طبقاته :

اعلم ايديك الله بالتوفيق وارشدك الى سواء الطريق ان أول من

وضع علم العربية وأسس قواعده وحدد حدوده علي بن ابي طالب

عليه السلام - واخذ عنه ابو الاسود . قال : وسبب وضع علي

لهذا العلم ما روى ابو الاسود قال : دخلت على امير المؤمنين علي

ابن طالب - عليه السلام - فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذا

يا امير المؤمنين ؟ فقال : تأملت كلام العرب فوجدت قد فسد

بمخالطة هذه الحمراء - يعنى الاعاجم - فأردت أن أضع

شيئاً يرجعون اليه ويعتمدون عليه . ثم القى الى الرفعة و
 فيها مكتوب : الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ
 عن المسمى ، والفعل ما انبئ به ، والحرف ما افاد معنى و
 قال لى : انحو هذا النحو واضف اليه ما وقع اليك ، واعلم يا
 ابا الاسود ان الاسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظم
 ولا مضمر . وانما يتفاضل الناس يا ابا الاسود فيما ليس
 بظاهر ولا مضمر واراد بذلك الاسم المبهم . قال : ثم وضعت
 بابي العطف والنعت ثم بابي التعجب والاستفهام الى ان
 وصلت الى ان واخوانها ما خلا لكن ، فلما عرضتها على علي عليه
 السلام - امرني بضمم لكن اليها ، وكنت كلما وضعت باباً عرضته
 عليه الى ان حصلت ما فيه الكفاية . قال : ما احسن هذا النحو
 الذي قد نحوت ، فلذلك سمي النحو - اه .

وروى السيوطي في كتاب الاشباه والنظائر وكتابه تاريخ

ال خلفاء نحو ما سمعت من كلام الانباري .

وفي اول شرح النهج للعلامة المعتزلي الحنفي قال : ومن

العلوم علم النحو والعربية ، وقد علم الناس كافة انه هو الذي

ابتدعه وأنشأه وأملى على ابي الاسود جوامعه واصوله ، من

جملتها تقسيم الكلمة الى معرفة ونكرة ، وتقسيم وجوه الاعراب

الى الرفع والنصب والجر والجزم . قال : وهذا يكاد يلحق بالمعجزات

لان القوة البشرية لاتفي بهذا الحصر ولا تنهض بهذا الاستنباط .

وفي الوفيات قال في أحوال أبي الأسود : وكان من سادات
التابعين واعيانهم ، صحب علي بن ابي طالب - رضی الله عنه -
وشهد معه وقعة صفين ، وهو بصرى ، وكان من اكمل الرجال
رأياً وأسداهم عقلاً ، وهو اول من وضع النحو .

وكانت له مكانة عند الناس وجرأة على الحكام . قال معاوية
كما في حياة الحيوان : انالم تكن لك أمانة على ضرورة فكيف تؤمن
على اموال المسلمين ودمائهم . وقال له معاوية : ما كنت تصنع
لو جعلك ابوتراب حكماً ؟ قال : كنت أجمع ألف رجل من المهاجرين
وأولادهم وألفاً من الأنصار وأولادهم ثم أقول : يا معشر الحاضرين
أبئنا حقاً بالخلافة رجل من المهاجرين أم رجل من الطلقاء ؟
فلعنہ معاوية .

وسأله زياد كما في ربيع الأبرار للزمخشري على حبّ علي ؟
فقال : انّ حبّ عليّ يزداد في قلبي كما يزداد حبّ معاوية في قلبك
وانّى اريد الله والدار الاخرة بحبّي عليّاً ، وتريد الدنيا وزينتها
بحبّك معاوية .

وفي اسمه واسم بعض آبائه خلاف والمعروف أنّه ظالم بن
عمرو ، صحب أمير المؤمنين والحسن والحسين وزين العابدين ، وعدّه
الشيخ من رجالهم - عليهم السلام - روى عنهم وعن ابن عباس
وغيرهم ، وعلماء الامامية لا يرتابون في أنّه من أعظم رجال الشيعة
والمختصين بأهل البيت ، يرسلون ذلك إرسال البديهيّات .

وفي ص ١٠٥ من الجزء الحادى عشر من كتاب الأغانى
للأموى المروانى قال فى أخبار أبى الأسود : أنه من وجوه التابعين
وفقها نهم ومحدثيهم ... إلى أن قال : واستعمله عمر بن الخطّاب
وعثمان بن عفان وعليّ بن ابى طالب ، وكان من وجوه شيعة .
وفي ص ١٠٧ من الأغانى ايضاً قال : وقال الجاحظ : أبو
الأسود الدؤلى معدود فى طبقات من الناس ، وهو فى كلّها
مقدم . ولا بى الاسود ديوان شعر قالوا : إنه كبير .

ولد قبل الهجرة بستة عشر سنة وتوفى فى البصرة بالطاعون
الجارف سنة ٦٩ عن أولاد كانوا على هداه .
وهو أوّل من أعرب القرآن العزيز ، وكان ذلك فى ولاية
زياد بن سمية ، وقيل إن تدوينه للعلم الذى أخذه من أمير المؤمنين
عليه السلام - كان فى أيام ابن سمية ايضاً ، والحق ما سمعت .

* * * *

وأما أوّل من نقط القرآن المجيد فيجى بن يعمر العدوانى
الوشقى المضرى المتوفى سنة ١٢٩ بخراسان ، البصرى التابعى
الشيعى بنص ابن خلكان وغيره من علماء السنة ، وكان مقدماً
فى الحديث والعربية ، لقى جماعة من الصحابة ، وأخذ النحو
عن أبى الأسود .

وهو الذى خصم الحجاج فى أن الحسنين - عليهما السلام
من ذرية رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله تعالى :

«ومن ذريته داود وسليمان» الى قوله : «وعيسى» . والقصة مشهورة .

ونقل ابن خلكان في ترجمته عن خالد الحذاء أن ابن سيرين كان عنده مصحف منقوط نقطه يحيى بن يعمر .



مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی